

في لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي مع المستشار عمر مروان وزير العدل، تناول اللقاء قضية بالغة الأهمية وتشغل الرأي العام. وهى القضايا المتداولة في محاكم الأسرة، وأعلن الوزير «مروان» أن المحاكم انتهت من النظر في ثلاثمائة وتسعة آلاف قضية «٣٠٩» متداولة في المحاكم، قبل عام ٢٠٢١. ولم يتبق سوى مائة ألف قضية ما زالت منظورة حالياً أمام المحاكم. وبالإمعان في هذا الرقم، نجده رقماً كبيراً جداً، ما يعنى ضرورة الحد منه بأي شكل من الأشكال وصحيح أن المحاكم قد أنجزت سرعة الفصل في هذه القضايا إلا أن هناك مدلولاً خطيراً أمام هذا الرقم ويجب التوقف أمامه ملياً.

في قراءة سريعة لتقرير **جهاز التعبئة والإحصاء** وضمن الكثير من الأرقام، نجد ارتفاع حالات الطلاق بين المصريين وهذا ما عكسه الرقم الكبير الذى أعلن عنه الوزير مروان ما يعنى ضرورة التوقف أمام هذه الظاهرة الخطيرة، التي تزداد بشكل مخيف خاصة بين العديد من الشباب، ما يعنى أن هناك خللاً لا بد من علاجه في أسرع وقت، لأن هذا الأمر يصيب المجتمع بخلل شديد، والتركيبية السكانية بهذا الشكل تؤدي إلى مخاطر بشعة لا يحمد عقباه. إن ارتفاع نسب الطلاق وارتفاع أعداد القضايا المرفوعة أمام محاكم الأسرة ينذر بخطر، وهذا ما يوجب ضرورة مناقشة هذه الظاهرة في أسرع وقت.

يجب على الفور قيام الأجهزة المختصة بطرح هذه الظاهرة للنقاش وعلى العلماء من مختلف الجهات المسئولة طرح حلول العلاج لهذه الظاهرة قبل فوات الأوان. وأعتقد أن الدور المهم في هذا الشأن يجب أن تلعبه مؤسسة الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية. ليس فقط القيام بدور التوعية الذى هو ضرورة مهمة في التصدي لارتفاع حالات الانفصال والطلاق، وإنما فى ضرورة مناقشة الظاهرة من كافة جوانبها المختلفة بمشاركة علماء الاجتماع والسكان، خاصة أن ظاهرة الطلاق انتشرت بشكل مخيف بين كثير من المتعلمين وانخفضت هذه الظاهرة لدى العوام داخل المجتمع.

إن السلام المجتمعي الذى نادى به الرئيس عبدالفتاح السيسي مع وزير العدل خلال اللقاء الذى تم يوم الخميس الماضي يعنى أهمية التصدي بكل قوة لظاهرة الطلاق والقضايا المتداولة أمام المحاكم. وإذا كانت المحاكم قد أنجزت الفصل في هذا العدد الكبير خلال عام واحد، فليس معنى ذلك أن القضية قد انتهت وإنما هناك قضية أخرى أشار إليها الرئيس السيسي وهى السلام المجتمعي وهو لا يأتي أبداً في ظل ارتفاع حالات الطلاق وكثرة القضايا المتداولة أمام المحاكم.

ما يعنيه الرئيس هنا هو مناقشة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة. وأعتقد أن هناك دوراً مهماً في هذا الشأن على عاتق دار الإفتاء والأزهر الشريف، وهما لن يتراخيا أبداً في هذا الشأن، إضافة إلى ضرورة تغيير ثقافة المجتمع فيما يتعلق بهذا الأمر الخطير الذى يمنع حدوث السلام المجتمعي. وأعتقد أن مصر صاحبة المشروع الوطني الموضوع بعد ثورة ٣٠ يونيو لن يهدأ لها بال حتى يتحقق هذا السلام المجتمعي وفى أسرع وقت، خاصة أن هذه القضية لا يجب إغفالها أبداً في ظل الجمهورية الجديدة.